

تطوير النظام المحاسبي العراقي بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي: دراسة تحليلية للمعوقات والفرص في المؤسسات الخدمية

Developing the Iraqi Accounting System to Align with the Requirements of the Digital Economy: An Analytical Study of Obstacles and Opportunities in Service Institutions

م.م حوراء راضي صبيح المساعد

جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد

Article history

Received: 19 July 2026

Revised: 18 July 2026

Accepted: 22 August 2026

Published: 27 August 2026

Corresponding Author

Name: Hawraa Radhi Sabih Al-Musaed

Email: hawraaradhee@gmail.com

Affiliation: University of Misan / College of Administration and Economics

Article Title:

Developing the Iraqi Accounting System to Align with the Requirements of the Digital Economy: An Analytical Study of Obstacles and Opportunities in Service Institutions

Author:

Hawraa Radhi Sabih Al-Musaed

DOI:

10.58205/ijes.v8i32.0001

Copyright © 2025, International Journal of Economic Studies.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND 4.0 license



Abstract

The study aims to explore the development of accounting system in Iraq based on digital economy requirements, challenges, and opportunities in service institutions. The study is descriptive and analytical; it uses descriptive study, based on studies undertaken in recent years concerning the question of concept, application of digital transformation, International reporting and AIS with the support of analysis indicators for the period 2018-2025. The study seeks to find solutions for the difficulties in the current state of traditional accounting process, low use of blockchain and AI and cloud that affects efficiency on the pace of transactions, the level of transparency, and internal control problems; on the other hand the opportunities (IFRS, cloud computing, digital financial inclusion) is substantial if there is a good use of the digital infrastructure, human resources and regulatory and legal framework. The study offers solutions through; updating of accounting legislation, low implementation of IFRS, training the staff, and a good use of digital infrastructure for the benefit of service institutions in Iraq.

Keywords: Iraqi Accounting System, Digital Economy, Digital Transformation, Service Institutions, IFRS.

المستخلص

بنية تحتية رقمية قادرة على دعم متطلبات التحول الرقمي يهدف هذا البحث إلى تحليل سبل تطوير النظام المحاسبي العراقي بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، مع التركيز على التحديات التي تواجه المؤسسات الخدمية والفرص المتاحة أمامها. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات العلمية الحديثة، والتقارير المتخصصة، والمعايير الدولية ذات الصلة بالتحول الرقمي ونظم المعلومات المحاسبية، إلى جانب بناء مؤشرات تحليلية تقديرية تغطي الفترة من 2018 إلى 2025. وانطلق البحث من مشكلة استمرار الاعتماد على أساليب محاسبية تقليدية تفقر إلى التكامل مع التقنيات الرقمية الحديثة، مثل البلوك تشين، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، الأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءة معالجة البيانات، وجود الإفصاح المحاسبي، وفعالية الرقابة الداخلية. وأظهرت النتائج أن محدودية البنية التحتية الرقمية، ونقص الكفاءات البشرية المتخصصة، وعدم كفاية الأطر التشريعية والتنظيمية تمثل أبرز العقبات أمام التحول الرقمي في النظام المحاسبي العراقي. وفي المقابل، أوضحت النتائج أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، والاستفادة من تقنيات الحوسبة السحابية، وتعزيز الشمول المالي الرقمي، تمثل فرصاً واعدة لتحديث النظام المحاسبي ورفع كفاءته. وفي ضوء ذلك، أوصى البحث بتطوير التشريعات المحاسبية، والتوسع التدريجي في تطبيق المعايير الدولية، وتأهيل الكوادر المحاسبية من خلال برامج تدريب متخصصة، إلى جانب الاستثمار في المؤسسات الخدمية العراقية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي العراقي، الاقتصاد الرقمي، التحول الرقمي، المؤسسات الخدمية، معايير IFRS.

المقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً متسارعاً نحو البيئة الرقمية، مدفوعاً بالتطور المستمر في تقنيات المعلومات والاتصالات، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل أساليب إدارة الأعمال والعمليات المالية، وفرض متطلبات جديدة على الأنظمة المحاسبية لتصبح أكثر قدرة على إنتاج معلومات مالية دقيقة، وأنية، وموثوقة، بما يعزز جودة التقارير المالية ويدعم القرارات الإدارية والاستثمارية. وفي هذا الإطار، اتجهت المؤسسات إلى توظيف التقنيات الرقمية الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وتحليلات البيانات الضخمة، ضمن نظم المعلومات المحاسبية، بما يحقق مستويات أعلى من الكفاءة، والشفافية، والرقابة، ويتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي (United Nations Development Programme, 2024؛ Hamdy et al., 2025).

وفي العراق، أصبحت عملية تطوير النظام المحاسبي ضرورة ملحة في ظل توجه الدولة نحو تنفيذ برامج الإصلاح المالي والتحول الرقمي، ولا سيما في المؤسسات الخدمية التي تعتمد على معالجة كميات كبيرة من البيانات والمعاملات المالية بصورة مستمرة. ويعد تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أحد المسارات الرئيسة لتحديث الممارسات المحاسبية، وتحسين جودة الإفصاح المالي، وتعزيز موثوقية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة على المستويين المحلي والدولي. إلا أن تحقيق هذا التحول لا يزال يواجه مجموعة من التحديات، تتمثل في ضعف البنية التحتية الرقمية، ومحدودية الكفاءات البشرية المؤهلة، وعدم مواكبة التشريعات المحاسبية للتطورات التقنية المتسارعة، وهو ما يحد من كفاءة تطبيق النظم المحاسبية الرقمية داخل المؤسسات الخدمية العراقية (Al-Dabbas, 2022؛ Ibrahim, 2025).

وفي المقابل، تتيح التطورات التقنية الراهنة فرصاً واسعة لإعادة بناء النظام المحاسبي العراقي وفق متطلبات الاقتصاد الرقمي، مستفيدة من التوسع في الخدمات الحكومية الرقمية، وتعزيز الشمول المالي، والاعتماد المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، والحوسبة السحابية، بما يسهم في تحسين جودة البيانات المحاسبية، ورفع كفاءة الرقابة الداخلية، وتسريع إنجاز العمليات المالية، وتعزيز مستويات الشفافية والمساءلة. وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع النظام المحاسبي العراقي في ضوء متطلبات الاقتصاد الرقمي، وتحليل أبرز المعوقات التي تحد من تطويره، واستعراض

الفرص المتاحة لتحديثه، وصولاً إلى تقديم إطار مقترح يدعم بناء نظام محاسبي رقمي أكثر كفاءة ومرونة، قادر على تلبية احتياجات المؤسسات الخدمية العراقية ومواكبة التحولات المتسارعة في البيئة الاقتصادية المعاصرة.

المبحث الأول

منهجية البحث وإطاره العام

1.1 مشكلة البحث:

أدى الانتشار المتسارع لتطبيقات الاقتصاد الرقمي إلى إحداث تغيرات عميقة في أساليب إدارة المؤسسات وتنفيذ أنشطتها المالية والإدارية، مما استلزم إعادة تصميم العديد من النظم التقليدية لتصبح أكثر توافقاً مع البيئة الرقمية الحديثة. ويُعد النظام المحاسبي من أكثر الأنظمة تأثراً بهذه المتغيرات، لكونه المسؤول عن جمع البيانات المالية ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات يعتمد عليها صناع القرار، والإدارات التنفيذية، والمستثمرون، والجهات الرقابية في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الاقتصادية.

ومع التطور المستمر في التقنيات الرقمية والاعتماد المتزايد على المنصات الإلكترونية والأنظمة الذكية، برزت الحاجة إلى تحديث النظم المحاسبية بما يمكنها من التعامل مع البيانات بكفاءة أعلى، وتحقيق مستوى أكبر من الدقة والسرعة والموثوقية في إعداد التقارير المالية. وأصبحت الممارسات المحاسبية التقليدية تواجه صعوبة في مواكبة متطلبات بيئة الأعمال الحديثة التي تعتمد على التكامل الرقمي، والتدفق الفوري للمعلومات، والاستخدام المكثف للتقنيات الرقمية في مختلف العمليات المالية والإدارية (United Nations Development Programme, 2024).

وفي العراق، ما زال النظام المحاسبي الموحد يمثل الإطار الرئيس لتنظيم العمل المالي داخل العديد من المؤسسات، إلا أن هذا النظام يواجه تحديات متزايدة نتيجة التطورات الرقمية المتلاحقة. فعلى الرغم من الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز التحول الرقمي وتحديث الإدارة المالية، ما تزال بعض المؤسسات تعتمد بصورة كبيرة على إجراءات تقليدية أو شبه إلكترونية، الأمر الذي يحد من كفاءة معالجة البيانات

المالية ويؤثر في جودة التقارير المحاسبية وسرعة توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار (Khudair et al., 2025).

وتزداد أهمية هذه الإشكالية داخل المؤسسات الخدمية بسبب طبيعة نشاطها القائم على التعامل المستمر مع الجمهور وارتفاع حجم العمليات المالية والإدارية اليومية. فضعف التكامل بين الأنظمة المحاسبية والتقنيات الرقمية يؤدي إلى زيادة الوقت والتكلفة اللازمة لإنجاز المعاملات، ويحد من قدرة الإدارة على متابعة الأداء المالي بصورة دقيقة وفورية. كما أن محدودية استخدام أدوات التحليل الرقمي والتقارير الذكية تؤثر في كفاءة الرقابة الداخلية ومستوى الشفافية والإفصاح المالي (Redha, 2025). تؤكد الأدبيات الحديثة أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي لا يتحقق بمجرد إدخال التقنيات الحديثة إلى بيئة العمل، وإنما يتطلب توافر منظومة متكاملة تشمل تشريعات مرنة، وأطر تنظيمية داعمة، وموارد بشرية تمتلك المهارات الرقمية اللازمة، إضافة إلى بنية تحتية تقنية قادرة على استيعاب متطلبات التحول. كما أن الاتجاه نحو تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يقتضي تطوير نظم المعلومات المحاسبية، ورفع مستوى جودة البيانات المالية، وتعزيز موثوقيتها وإمكانية مقارنتها وفق الممارسات المحاسبية المعتمدة دولياً (Ibrahim, 2025).

وفي ضوء هذه المعطيات، تتبع مشكلة البحث من عدم توافق النظام المحاسبي العراقي، المطبق في المؤسسات الخدمية، مع المتطلبات التي تفرضها بيئة الاقتصاد الرقمي، وهو ما ينعكس على كفاءة الأداء المحاسبي وجودة المعلومات المالية. ومن ثم تبرز الحاجة إلى دراسة العوامل التي تعوق عملية التطوير، مع تحديد الفرص التي يمكن الاستفادة منها لتحديث النظام المحاسبي بما يواكب التطورات الرقمية ويعزز كفاءة الأداء المؤسسي.

واستناداً إلى ذلك، يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

- إلى أي مدى يمكن تطوير النظام المحاسبي العراقي ليتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي في المؤسسات الخدمية، وما أبرز التحديات والفرص المرتبطة بهذا التطوير؟
وينبثق عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، تتمثل فيما يأتي:

- كيف يمكن توصيف واقع النظام المحاسبي العراقي في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي؟
- ما أبرز التحديات التقنية، والبشرية، والتنظيمية التي تعوق تطوير النظام المحاسبي؟
- ما الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي لدعم كفاءة النظام المحاسبي وتحسين مخرجاته؟
- كيف يساهم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تحديث النظام المحاسبي ورفع جودة الإفصاح المالي؟
- ما دور التقنيات الرقمية الحديثة في تحسين كفاءة التقارير المالية، وتعزيز الرقابة الداخلية، ودعم عملية اتخاذ القرار؟

1.2 أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي يؤديه النظام المحاسبي في دعم كفاءة الأداء المالي والإداري داخل المؤسسات، باعتباره المسؤول عن إنتاج المعلومات المالية اللازمة للتخطيط، والرقابة، وتقويم الأداء، واتخاذ القرارات على مختلف المستويات الإدارية. وتتعاظم هذه الأهمية في ظل التحول المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي، الذي أوجد متطلبات جديدة تستلزم تطوير النظم المحاسبية لتكون أكثر قدرة على معالجة البيانات الرقمية، وتبادل المعلومات بصورة آنية، وتوفير مخرجات مالية تتسم بدرجة عالية من الدقة والموثوقية، بما يتوافق مع طبيعة بيئة الأعمال الحديثة (Hamdy et al., 2025).

وتكتسب الدراسة أهمية إضافية لارتباطها بجهود الإصلاح المالي والتحول الرقمي التي تشهدها المؤسسات العراقية، والتي تستهدف تحديث أساليب الإدارة المالية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز مستويات الشفافية والمساءلة، إلى جانب الارتقاء بجودة الخدمات العامة والخدمية. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن توظيف التقنيات الرقمية في الإدارة المالية يمثل أحد المسارات الفاعلة لتحسين الأداء المؤسسي، وتطوير إدارة الموارد العامة، ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق (Salman et al., 2025).

وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضاً من خلال تناولها لتطوير النظام المحاسبي في إطار رؤية شاملة تربط بين المتطلبات التقنية، والأبعاد المهنية، والمتغيرات التنظيمية، والجوانب التشريعية، باعتبار أن نجاح التحول الرقمي يتطلب تكامل هذه العناصر جميعها، ولا يقتصر على توفير التقنيات الحديثة فحسب، بل

يستلزم تحديث البيئة التشريعية، ورفع كفاءة الموارد البشرية، وتوفير بيئة مؤسسية قادرة على استيعاب متطلبات التطوير والتحول الرقمي (IMF & Others, 2022).

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إثراء المعرفة العربية المتعلقة بتطوير الأنظمة المحاسبية في ظل الاقتصاد الرقمي، مع التركيز على واقع البيئة العراقية، في حين تتمثل أهميتها التطبيقية في تقديم نتائج ومقترحات عملية يمكن أن تسهم في دعم صناع القرار والجهات المختصة عند وضع السياسات والخطط اللازمة لتطوير النظام المحاسبي، بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي ويعزز كفاءة المؤسسات الخدمية العراقية.

1.3 أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يأتي:

- تحليل واقع النظام المحاسبي العراقي في ضوء متطلبات الاقتصاد الرقمي.
- تشخيص أهم المعوقات التي تحد من تطوير النظام المحاسبي داخل المؤسسات الخدمية.
- تحديد الفرص التي يوفرها التحول الرقمي لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- دراسة أثر تطبيق التقنيات الرقمية الحديثة في تعزيز الرقابة والإفصاح المالي.
- تحليل دور معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في دعم تطوير النظام المحاسبي العراقي.
- بناء مؤشرات تحليلية مقارنة توضح أثر التحول الرقمي على كفاءة النظام المحاسبي.
- صياغة توصيات ومقترحات تطبيقية تدعم تطوير النظام المحاسبي العراقي، بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، والمعايير المحاسبية الدولية، واحتياجات المؤسسات الخدمية.

1.4 فرضيات البحث:

اعتمد البحث على اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعكس طبيعة العلاقة بين تطوير النظام المحاسبي ومتطلبات الاقتصاد الرقمي، وتمثلت فيما يأتي:

- يسهم التحول نحو الاقتصاد الرقمي في رفع كفاءة النظام المحاسبي العراقي وتحسين مستوى أدائه داخل المؤسسات الخدمية.

- تؤدي التحديات التقنية، ونقص الكفاءات البشرية، وقصور الأطر التشريعية والتنظيمية إلى إبطاء عملية تحديث النظام المحاسبي العراقي.
- يسهم الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية الرقمية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وزيادة دقة التقارير المالية، وتعزيز موثوقيتها.
- ينعكس تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إيجابياً على مستوى الشفافية، وجودة الإفصاح المالي، وقابلية مقارنة القوائم المالية محلياً ودولياً.
- تمثل التقنيات الرقمية الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، والحوسبة السحابية، أدوات فعالة لتطوير الأداء المحاسبي، وتعزيز الرقابة الداخلية، ورفع كفاءة العمليات المالية داخل المؤسسات الخدمية.

1.5 منهج البحث وحدوده:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع البحث وأهدافه، حيث استندت إلى مراجعة وتحليل الأدبيات العلمية الحديثة، والبحوث السابقة، والتقارير الصادرة عن المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة بالاقتصاد الرقمي، والنظام المحاسبي العراقي، ومعايير التقارير المالية الدولية. كما اعتمدت الدراسة على تحليل الوثائق والتقارير الرسمية، والاستفادة من البيانات المنشورة في التقارير الحكومية والدولية المرتبطة بالتحول الرقمي، وتطوير الإدارة المالية، ونظم المعلومات المحاسبية، بهدف بناء تصور علمي متكامل لواقع النظام المحاسبي العراقي، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه تطويره، واستشراف الفرص المتاحة لتحديثه في ضوء متطلبات الاقتصاد الرقمي (World Bank, 2021).

ويستخدم البحث مجموعة من المؤشرات التحليلية والجداول التوضيحية المبنية على اتجاهات الأدبيات والتقارير الحديثة بهدف توضيح العلاقة بين التحول الرقمي وتطوير النظام المحاسبي العراقي، ودعم الجانب التحليلي للبحث بصورة منظمة.

وتتمثل الحدود الموضوعية للبحث في دراسة تطوير النظام المحاسبي العراقي في ظل الاقتصاد الرقمي مع التركيز على المؤسسات الخدمية. أما الحدود الزمنية فتغطي الفترة (2018-2025)، وهي الفترة التي شهدت توسعاً ملحوظاً في المبادرات الرقمية وبرامج الإصلاح المالي في العراق.

ولا يدعي البحث أن الجداول والمؤشرات الرقمية تمثل نتائج دراسة ميدانية مباشرة، وإنما تمثل مؤشرات تحليلية أعدت استناداً إلى الأدبيات والتقارير المعتمدة بهدف توضيح الاتجاهات العامة المرتبطة بموضوع البحث.

1.6 مصادر البيانات:

اعتمد البحث على مجموعة متنوعة من المصادر العلمية والرسمية والدولية لضمان شمولية التحليل ودقته. فقد تم الاستناد إلى الدراسات التي تناولت تطبيقات البلوك تشين والتحول الرقمي في البيئة المحاسبية العراقية (Al-Shmam & Riyadh, 2024)، والدراسات المتعلقة بانتقال العراق إلى معايير التقارير المالية الدولية (Ibrahim, 2025)، والدراسات التي تناولت أثر التحول الرقمي في إدارة الإيرادات العامة والمؤسسات الحكومية العراقية (Salman et al., 2025).

كما تم الاعتماد على "التقارير الدولية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمؤسسات الدولية المعنية بالتحول الرقمي والتنمية الاقتصادية"، إضافة إلى وثائق البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية المتعلقة بالإصلاح المالي والشمول المالي والتحول الرقمي.

جدول 1 مصادر البيانات ومجالات الاستفادة منها

نوع المصدر	أمثلة المصادر	مجال الاستفادة
دراسات علمية	Al-Shmam & Riyadh (2024) Mohammed (2020)، Ibrahim (2025)	بناء الإطار النظري والتحليلي
تقارير الرسمية	Central Bank of ،UNDP (2024) Ministry of Finance (2025) ، Iraq (2025)	تحليل البيئة الرقمية والمؤسسية
مصادر دولية	IMF & Others ،World Bank (2021) U.S. Department of State (2025) ، (2022)	تحليل الحوكمة والمعايير والبيئة الاستثمارية
دراسات عربية	Redha (2025) ،Khalil (2025) ،Al-Dabbas (2022)	دعم الجانب المحلي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات والدراسات والتقارير المعتمدة في البحث.

المبحث الثاني

الإطار النظري للنظام المحاسبي والاقتصاد الرقمي

2.1 مفهوم النظام المحاسبي العراقي:

يقصد بالنظام المحاسبي مجموعة القواعد والإجراءات والسجلات والنماذج التي تنظم عملية جمع البيانات المالية وتسجيلها وتبويبها وتلخيصها وعرضها في تقارير مالية قابلة للاستخدام من قبل الإدارة والجهات الرقابية والمستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية. ويؤدي النظام المحاسبي دوراً مهماً في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية، فضلاً عن دوره في الرقابة على الموارد والأنشطة المختلفة داخل المؤسسة.

وفي العراق ارتبط النظام المحاسبي الموحد بمسار تنظيمي طويل هدف إلى توحيد أسس القياس والتسجيل والعرض المحاسبي داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة، بما يحقق درجة مناسبة من الاتساق والمقارنة بين البيانات المالية. وقد ساعد هذا النظام في تنظيم العمل المالي وتعزيز الرقابة على الموارد العامة، إلا أن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة أظهرت الحاجة إلى تحديثه وتطويره ليصبح أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الرقمي (Ibrahim, 2025).

ومع تزايد الاعتماد على التقنيات الرقمية ونظم المعلومات الحديثة، أصبح من الضروري أن يتمتع النظام المحاسبي بخصائص جديدة تشمل سرعة معالجة البيانات، وإمكانية الربط الإلكتروني بين الأنظمة المختلفة، وتوفير معلومات فورية تدعم الرقابة والتخطيط واتخاذ القرار. كما أن الانتقال التدريجي نحو تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يتطلب إعادة النظر في العديد من مكونات النظام المحاسبي العراقي بما يضمن التوافق مع المعايير الدولية ومتطلبات الإفصاح الحديثة (EasyBooks Iraq Ltd., 2025).

وقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق وتبني الأنظمة الإلكترونية الحديثة، إذ إن استمرار الاعتماد على النظم التقليدية يحد من كفاءة الإدارة المالية ويؤثر في جودة المعلومات المنتجة. ولذلك أصبح تطوير النظام المحاسبي ضرورة استراتيجية ترتبط بتحسين كفاءة المؤسسات وتعزيز قدرتها على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية (Abbas et al., 2018).

2.2 خصائص النظام المحاسبي القابل للتطوير الرقمي :

إن النظام المحاسبي القابل للتطوير الرقمي يتميز بمجموعة من الخصائص التي تمكنه من التكيف مع متطلبات البيئة الرقمية الحديثة، ومن أهمها التكامل بين السجلات المحاسبية وقواعد البيانات التشغيلية، وإمكانية استخراج التقارير بصورة فورية، والاعتماد على نظم رقابة داخلية إلكترونية، وقابلية الربط مع أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني، فضلاً عن دعمه لمتطلبات الإفصاح والشفافية وفق المعايير الدولية.

وتشير هذه الخصائص إلى أن عملية تطوير النظام المحاسبي لا تقتصر على تحديث البرامج المستخدمة فقط، بل تشمل إعادة تصميم دورة البيانات المالية بالكامل، بحيث تصبح المعلومات المحاسبية مرتبطة بصورة مباشرة بمصادر البيانات الأصلية داخل المؤسسة. ويسهم ذلك في تقليل الأخطاء البشرية، وتحسين دقة التقارير المالية، ورفع مستوى الثقة بالمعلومات المنتجة.

ومن جانب آخر، يسهم تبني الأنظمة المحاسبية الرقمية في رفع مستوى الرقابة على الأنشطة والعمليات المالية داخل المؤسسات الخدمية، من خلال تعزيز دقة المتابعة، وتسريع معالجة البيانات، وتقليل المدة الزمنية اللازمة لإعداد التقارير المالية. كما يوفر معلومات مالية وتشغيلية محدثة وموثوقة تدعم متخذي القرار في تقييم الأداء، وتحسين التخطيط، وزيادة كفاءة إدارة الموارد، بما ينعكس إيجاباً على جودة الأداء المؤسسي وفعالية القرارات الإدارية (Hamdy et al., 2025).

2.3 القوائم المالية في ظل الاقتصاد الرقمي :

تمثل القوائم المالية المخرج النهائي للنظام المحاسبي، إذ تعتمد عليها مختلف الأطراف ذات العلاقة في تقييم المركز المالي وقياس نتائج الأعمال واتخاذ القرارات الاقتصادية. وتتكون هذه القوائم من قائمة المركز المالي، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى الإيضاحات المرفقة التي توفر معلومات تفصيلية تساعد على تفسير البيانات الواردة في القوائم المالية، بما يعكس بصورة شاملة الوضع المالي والأداء الاقتصادي للمؤسسة. ومع التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ظل الهدف من إعداد القوائم المالية ثابتاً، والمتمثل في توفير معلومات مالية موثوقة وملائمة لمستخدميها، إلا أن آليات إعدادها وطرق معالجة بياناتها شهدت تغيرات كبيرة نتيجة الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية الرقمية. فبعد أن كانت البيانات تجمع وتعالج وفق دورات محاسبية تقليدية تستغرق وقتاً طويلاً، أصبحت الأنظمة الرقمية تتيح تسجيل العمليات المالية ومعالجتها بصورة فورية، وربطها مباشرة بالأنشطة التشغيلية المختلفة، مما أسهم في تحسين سرعة إعداد التقارير، ورفع مستوى الدقة، وتقليل الأخطاء البشرية، وتوفير معلومات مالية محدثة بصورة مستمرة (Hamdy et al., 2025).

ومن ناحية أخرى، يؤدي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى الارتقاء بجودة القوائم المالية من خلال توحيد أسس القياس والإفصاح والعرض، بما يعزز درجة الشفافية، ويرفع مستوى الموثوقية، ويزيد من قابلية مقارنة المعلومات المالية بين المؤسسات على المستويين المحلي والدولي، الأمر الذي يدعم ثقة المستثمرين، ويعزز كفاءة الأسواق المالية، ويساعد مختلف مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قرارات أكثر دقة وموضوعية. وقد بينت إحدى الدراسات المتعلقة بالمصارف العراقية أن تطبيق المعايير الدولية ارتبط بتحسين جودة الإفصاح المحاسبي ورفع مستوى موثوقية التقارير المالية (Mohammed, 2020).

جدول 2 دور القوائم المالية في النظام التقليدي والنظام الرقمي

القائمة المالية	الدور في النظام التقليدي	الدور في النظام الرقمي
-----------------	--------------------------	------------------------

قائمة المركز المالي	عرض الأصول والالتزامات في تاريخ محدد	ربط الأرصدة بقواعد بيانات الأصول والالتزامات
قائمة الدخل	قياس الإيرادات والمصروفات دورياً	تتبع الإيرادات والتكاليف حسب الخدمة والزمن
قائمة التدفقات النقدية	تحليل مصادر واستخدامات النقد	ربط التحصيل والدفع بأنظمة إلكترونية
الإيضاحات	شرح السياسات والأرقام	توسيع الإفصاح عن المخاطر الرقمية والأنظمة

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على (Hamdy et al., 2025; Mohammed, 2020).

يبين الجدول أن التحول الرقمي لم يؤد إلى تغيير طبيعة القوائم المالية أو أهدافها الأساسية، وإنما أسهم في تطوير آليات إعدادها وتعزيز قدرتها على توفير معلومات أكثر دقة وحداثة. ففي النظام الرقمي أصبحت البيانات المحاسبية مرتبطة مباشرة بالأنشطة التشغيلية المختلفة، مما يسمح بتحديث المعلومات بصورة مستمرة وتقليل الفجوة الزمنية بين وقوع الحدث المالي والإفصاح عنه. كما أن الربط الإلكتروني بين الأنظمة التشغيلية والأنظمة المحاسبية يساعد المؤسسات الخدمية العراقية على تحسين الرقابة على الإيرادات والتكاليف، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز جودة التقارير المالية بما يدعم عملية اتخاذ القرار.

2.4 مفهوم الاقتصاد الرقمي ومتطلباته المحاسبية :

يقوم الاقتصاد الرقمي على استخدام التكنولوجيا الرقمية في إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وإدارتها، ويعتمد بصورة أساسية على البيانات والمعلومات بوصفها مورداً اقتصادياً مهماً. وقد أصبح الاقتصاد الرقمي يمثل أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية في العديد من دول العالم، نتيجة

اعتماده على الابتكار والتقنيات الحديثة في إدارة الأنشطة الاقتصادية المختلفة (United Nations Development Programme, 2024).

وفي العراق برزت أهمية الاقتصاد الرقمي ضمن الجهود الرامية إلى تحديث الإدارة العامة وتحسين الخدمات الحكومية وتعزيز الشمول المالي. ويستلزم هذا التوجه تطوير البنية التحتية الرقمية، وتوسيع استخدام الخدمات الإلكترونية، وتحديث الأنظمة المالية والمحاسبية بما ينسجم مع متطلبات البيئة الرقمية الحديثة.

ويفرض الاقتصاد الرقمي مجموعة من المتطلبات المحاسبية الجديدة، من بينها الاعتراف بالسجلات الإلكترونية، وتطوير نظم الرقابة الداخلية الرقمية، وضمان أمن المعلومات، وتحديث معايير الإفصاح عن المخاطر التقنية، فضلاً عن تطوير مهارات المحاسبين في مجالات تحليل البيانات ونظم المعلومات (IMF & Others, 2022).

جدول 3 متطلبات الاقتصاد الرقمي وأثرها المحاسبي

المتطلب	مضمونه	أثره المحاسبي
البنية التقنية	شبكات وأجهزة وقواعد بيانات	سرعة المعالجة وحفظ السجلات
الأمن السيبراني	حماية البيانات والصلاحيات	رفع موثوقية المعلومات
المعايير الدولية	IFRS والسياسات المحاسبية	قابلية المقارنة والشفافية
المهارات الرقمية	تحليل بيانات ونظم معلومات	تحسين جودة العمل المحاسبي
التشريعات	الاعتراف بالسجلات والتوقيع الإلكتروني	حجية قانونية للمعاملات

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على (IMF & Others, 2022; Hamdy et al., 2025).

يوضح الجدول أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي لا يعتمد على عنصر واحد فقط، وإنما يتطلب توافر مجموعة متكاملة من المتطلبات التقنية والتنظيمية والبشرية. فالبنية التحتية الرقمية تمثل الأساس الذي تعتمد عليه الأنظمة المحاسبية الحديثة، في حين يسهم الأمن السيبراني في حماية البيانات وضمان موثوقيتها. كما أن تطبيق المعايير الدولية وتطوير المهارات الرقمية والتشريعات المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية يعد من المتطلبات الضرورية لإنجاح عملية التحول الرقمي وتحقيق الاستفادة الكاملة من النظم المحاسبية الحديثة.

2.5 التقنيات الرقمية المؤثرة في العمل المحاسبي :

شهد العمل المحاسبي خلال السنوات الأخيرة تطورات مهمة نتيجة ظهور مجموعة من التقنيات الرقمية الحديثة التي أثرت في جميع مراحل دورة البيانات المحاسبية. ومن أبرز هذه التقنيات الحوسبة السحابية التي تتيح تخزين البيانات والوصول إليها من مواقع مختلفة، مما يساعد على تخفيض تكاليف البنية التحتية وتحسين مرونة العمل المحاسبي.

كما يسهم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية واكتشاف الأنماط غير الطبيعية وتوقع المخاطر وتحسين كفاءة المراجعة الداخلية والخارجية. ويؤدي استخدام هذه التقنية إلى تقليل الوقت اللازم لمعالجة البيانات وتحسين دقة النتائج، إلا أن نجاحها يعتمد على توافر بيانات دقيقة ومنظمة وسياسات رقابية واضحة (Alkarawy, 2025).

أما تقنية البلوك تشين فتعد من أكثر التقنيات ارتباطاً بالمحاسبة والتدقيق، لما توفره من سجلات مترابطة يصعب التلاعب بها أو تعديلها دون ترك أثر واضح. وقد أوضحت الدراسات المتخصصة في البيئة العراقية أن هذه التقنية تمتلك إمكانات كبيرة لتعزيز الشفافية والموثوقية في السجلات المالية، رغم استمرار وجود تحديات تتعلق بالتشريعات والمهارات والجاهزية المؤسسية (Al-Shmam & Riyadh, 2024).

جدول 4 التقنيات الرقمية واستخداماتها المحاسبية

التقنية	الاستخدام المحاسبي	التحدي المرتبط
الحوسبة السحابية	حفظ البيانات وربط الفروع	أمن البيانات والاعتماد على مزود الخدمة
الذكاء الاصطناعي	تحليل العمليات واكتشاف الانحرافات	الحاجة إلى بيانات دقيقة وخوارزميات موثوقة
البلوك تشين	توثيق العمليات وسلاسل الاعتماد	تحديات قانونية ومهنية
الأتمتة الروبوتية	تنفيذ العمليات المتكررة	مقاومة التغيير وإعادة تصميم الوظائف
لوحات المؤشرات	عرض الأداء المالي فوراً	جودة المدخلات وتحديث البيانات

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على (Al-Shmam & Riyadh, 2024; Alkarawy, 2025).

يبين الجدول أن التقنيات الرقمية الحديثة توفر فرصاً كبيرة لتطوير العمل المحاسبي وتحسين كفاءة معالجة البيانات وإعداد التقارير والرقابة المالية. فالحوسبة السحابية تتيح مرونة أكبر في إدارة المعلومات، بينما يساعد الذكاء الاصطناعي في تحسين التحليل المالي واكتشاف المخاطر المحتملة. كما تمثل تقنية البلوك تشين أداة واعدة لتعزيز موثوقية السجلات المالية وتقوية نظم الرقابة والتدقيق.

المبحث الثالث

واقع النظام المحاسبي العراقي في ظل التحول الرقمي

3.1 ملامح الواقع الحالي للنظام المحاسبي العراقي:

شهدت البيئة الاقتصادية العراقية خلال السنوات الأخيرة مجموعة من التغيرات المرتبطة بالتحول الرقمي والإصلاح المالي والإداري، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة الأنظمة المحاسبية المستخدمة داخل المؤسسات الحكومية والخدمية. وعلى الرغم من استمرار الاعتماد على النظام المحاسبي الموحد بوصفه الإطار الرئيس لتنظيم العمل المالي والمحاسبي، فإن التطورات التقنية الحديثة فرضت الحاجة إلى إعادة النظر في العديد من الإجراءات والأساليب التقليدية التي لم تعد قادرة على تلبية متطلبات بيئة الأعمال الرقمية الحديثة.

ويتسم الواقع المحاسبي الحالي في العراق بوجود حالة من التداخل بين النظم التقليدية والأنظمة الرقمية الناشئة. فبعض المؤسسات ما زالت تعتمد بصورة كبيرة على الإجراءات الورقية أو الأنظمة شبه الإلكترونية في تسجيل العمليات وإعداد التقارير المالية، في حين بدأت مؤسسات أخرى بتطبيق برامج محاسبية متطورة وربط عملياتها المالية بنظم معلومات إلكترونية تسهم في تحسين سرعة المعالجة ودقة البيانات. ويعكس هذا التفاوت اختلاف مستويات الجاهزية التقنية والمؤسسية بين القطاعات المختلفة، فضلاً عن اختلاف حجم الموارد المالية والبشرية المتاحة لكل مؤسسة (Khudair et al., 2025).

وقد ساعدت برامج التحول الرقمي الحكومية في دفع العديد من المؤسسات نحو تحديث بنيتها التكنولوجية وتوسيع استخدام الأنظمة الإلكترونية، إلا أن عملية التحول ما زالت تواجه تحديات تتعلق بضعف "البنية التحتية الرقمية" في بعض الجهات، وتقليل الكفاءات المتخصصة في إدارة نظم المعلومات المحاسبية، إضافة إلى محدودية التكامل بين الأنظمة المالية والإدارية المختلفة. كما أن بعض المؤسسات لا تزال تعتمد على إدخال البيانات بصورة يدوية في مراحل متعددة من دورة العمل المحاسبي، مما يؤدي إلى زيادة احتمالات الخطأ والتأخير في إنتاج المعلومات المالية (Alkarawy, 2025).

ومن المؤشرات المهمة على التوجه نحو تطوير النظام المحاسبي العراقي ما أعلنته وزارة المالية العراقية بشأن تطبيق النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي، والذي يهدف إلى تعزيز المرونة في إعداد التقارير المالية وتحسين كفاءة إدارة الموارد الحكومية من خلال الاعتماد بصورة أكبر على الأنظمة الإلكترونية وتبادل البيانات بين الوحدات المختلفة (Ministry of Finance, Iraq, 2025). ويُتوقع أن يسهم هذا التوجه في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتسهيل عمليات المتابعة والرقابة المالية.

كما أظهرت استراتيجية الشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي العراقي للفترة 2025-2029 اهتماماً واضحاً بتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة في القطاع المالي، وهو ما يوفر بيئة أكثر ملائمة لتطوير الأنظمة المحاسبية وربطها بمنصات الدفع والتحصيل الإلكتروني والخدمات المصرفية الرقمية (Central Bank of Iraq, 2025).

وفي الوقت نفسه، تشير التقارير الدولية إلى أن نجاح التحول الرقمي في العراق يتطلب استكمال مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية، تشمل تطوير التشريعات، وتحسين الحوكمة، وتعزيز الشفافية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية. وقد أكد البنك الدولي أن تحسين الحوكمة العامة ورفع كفاءة الإدارة المالية يمثلان شرطين أساسيين لتحقيق الاستفادة الكاملة من التقنيات الرقمية الحديثة داخل المؤسسات العراقية (World Bank, 2021).

وفي السياق ذاته، يمثل الاتجاه نحو تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أحد المسارات الرئيسية لتحديث النظام المحاسبي العراقي، لما توفره هذه المعايير من إطار موحد لإعداد وعرض التقارير المالية بما يرفع مستوى الإفصاح، ويعزز موثوقية المعلومات المحاسبية، ويزيد من إمكانية المقارنة بين القوائم المالية على المستويين المحلي والدولي. ويستلزم تطبيق هذه المعايير إعادة تطوير الأنظمة المحاسبية القائمة، وتحديث نظم المعلومات، وتعزيز البنية الرقمية التي تعتمد عليها المؤسسات في تسجيل البيانات المالية، ومعالجتها، وإعداد التقارير وفق الممارسات الدولية الحديثة (Ibrahim, 2025).

وفي المقابل، تشير الأدبيات الحديثة إلى أن استمرار العمل بالنظم المحاسبية التقليدية يحد من قدرة المؤسسات على توظيف التقنيات الرقمية المتقدمة في العمليات المحاسبية، مثل الذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوك تشين، والحوسبة السحابية، والتي أصبحت من الأدوات الأساسية في تطوير الممارسات

المحاسبية على المستوى العالمي. ومن هذا المنطلق، أصبح تحديث النظام المحاسبي العراقي ضرورة تفرضها متطلبات البيئة الاقتصادية المعاصرة، لما يحققه من تحسين كفاءة الأداء المالي، ورفع جودة المعلومات المحاسبية، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمستفيدين (Al-Shmam & Riyadh, 2024).

وبصورة عامة يمكن القول إن النظام المحاسبي العراقي يقف حالياً في مرحلة انتقالية بين النموذج التقليدي والنموذج الرقمي، وهي مرحلة تتسم بوجود فرص مهمة للتطوير إلى جانب تحديات تتطلب معالجات تنظيمية وتشريعية وتقنية متكاملة. ويعتمد نجاح هذه المرحلة على قدرة المؤسسات على الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتأهيل الموارد البشرية وتحديث الأنظمة والإجراءات بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

3.2 المؤسسات الخدمية بوصفها مجالاً للتطبيق :

تمثل المؤسسات الخدمية أحد أهم القطاعات التي يمكن من خلالها قياس مدى نجاح جهود تطوير النظام المحاسبي في العراق، وذلك بسبب طبيعة عملها التي تعتمد على تقديم خدمات مباشرة للجمهور وإدارة حجم كبير من العمليات المالية والإدارية اليومية. وتشمل هذه المؤسسات الجهات الحكومية الخدمية، والمصارف، وشركات الاتصالات، ومؤسسات النقل، والقطاع الصحي، والقطاع التعليمي، وغيرها من المؤسسات التي تعتمد على تدفقات مالية مستمرة ومتنوعة.

وتتميز المؤسسات الخدمية بارتفاع حجم المعاملات اليومية وتعدد مصادر الإيرادات والنفقات، الأمر الذي يجعل الحاجة إلى نظم محاسبية رقمية أكثر إلحاحاً مقارنة ببعض القطاعات الأخرى. فالتعامل مع آلاف العمليات المالية يومياً يتطلب وجود نظام قادر على تسجيل البيانات ومعالجتها وتحليلها بصورة فورية، بما يضمن توفير معلومات دقيقة تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب (Redha, 2025).

كما أن المؤسسات الخدمية تواجه ضغوطاً متزايدة تتعلق بتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية. وفي هذا السياق يمكن أن يؤدي تطوير النظام المحاسبي إلى

تحسين مستوى الرقابة الداخلية، وتقليل الأخطاء، وتسريع إجراءات التحصيل والدفع، ورفع كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية. وتكتسب هذه الجوانب أهمية خاصة في المؤسسات الحكومية التي ترتبط مباشرة بتقديم الخدمات العامة للمواطنين.

ومن الجوانب المهمة كذلك أن المؤسسات الخدمية تعد من أكثر القطاعات استفادة من التقنيات الرقمية الحديثة، نظراً لإمكانية ربط أنشطتها التشغيلية بالأنظمة المحاسبية بصورة مباشرة. فعلى سبيل المثال يمكن ربط أنظمة التحصيل الإلكتروني وقواعد بيانات المستفيدين وأنظمة المخازن والمشتريات بالأنظمة المحاسبية، مما يؤدي إلى تحسين جودة البيانات وتقليل التكرار والازدواجية في العمل (Hamdy et al., 2025).

كما أن تطبيق الأنظمة المحاسبية الرقمية داخل المؤسسات الخدمية يسهم في تحسين مستوى الإفصاح المالي وزيادة القدرة على متابعة الأداء بصورة آنية، ويؤدي هذا التحول إلى رفع مستويات الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية، من خلال إتاحة معلومات أكثر دقة وسرعة، وتحسين كفاءة الرقابة على الإنفاق، وترشيد استخدام الموارد العامة. كما تتعاظم أهمية هذه المزايا في ظل توجه الحكومة العراقية نحو التوسع في تطبيق الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتسريع برامج التحول الرقمي، وتحديث منظومة الإدارة المالية العامة بما ينسجم مع متطلبات التنمية الرقمية ويعزز كفاءة الأداء المؤسسي في مختلف القطاعات (Central Bank of Iraq, 2025).

وفي ضوء ما سبق، يمكن اعتبار المؤسسات الخدمية البيئة الأكثر ملائمة لدراسة أثر التحول الرقمي على النظام المحاسبي العراقي، نظراً لارتباطها المباشر بالمواطنين وارتفاع حجم عملياتها المالية واعتمادها المتزايد على التكنولوجيا الحديثة. ومن ثم فإن نجاح تطوير النظام المحاسبي داخل هذه المؤسسات يمكن أن يمثل نموذجاً عملياً لتعميم التجربة على بقية القطاعات الاقتصادية والإدارية في العراق.

3.3 معوقات تطوير النظام المحاسبي العراقي :

تمثل عملية تطوير النظام المحاسبي العراقي أحد المتطلبات الأساسية لمواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي، إلا أن هذه العملية تواجه مجموعة من التحديات والمعوقات التي تؤثر في سرعة التحول وفاعلية تطبيق الأنظمة المحاسبية الحديثة. وتتنوع هذه المعوقات بين جوانب تقنية وبشرية وتشريعية وتنظيمية ومالية، الأمر الذي يجعل عملية التطوير مشروعاً متكاملاً يتطلب معالجة مختلف العوامل المؤثرة بصورة متزامنة. فنجاح التحول نحو المحاسبة الرقمية لا يرتبط فقط بتوفير البرمجيات أو الأجهزة الحديثة، وإنما يعتمد على وجود بيئة مؤسسية متكاملة قادرة على استيعاب التغيير وإدارته بكفاءة (Khudair et al., 2025).

وقد أظهرت الأدبيات الحديثة أن العديد من المؤسسات العراقية ما تزال تواجه صعوبات في الانتقال الكامل إلى الأنظمة الرقمية نتيجة تفاوت مستويات البنية التحتية التقنية بين القطاعات المختلفة، فضلاً عن استمرار الاعتماد على إجراءات تقليدية في بعض مراحل العمل المالي والمحاسبي. وينعكس هذا الواقع سلباً على جهود تحديث النظام المحاسبي، إذ يحد من قدرته على توظيف الإمكانيات التي توفرها التقنيات الرقمية المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وتقنية البلوك تشين، والتي أصبحت تمثل أدوات رئيسة في تطوير العمليات المحاسبية، وتحسين كفاءة معالجة البيانات، وتعزيز جودة التقارير المالية (Alkarawy, 2025).

وتوضح الدراسات الحديثة الخاصة بالتحول الرقمي في القطاع العام العراقي أن محدودية البنية التحتية الرقمية تعد من أبرز العقبات التي تواجه المؤسسات الحكومية والخدمية. إذ لا تزال العديد من المؤسسات تعاني من ضعف شبكات الاتصالات، وقصور قواعد البيانات، وعدم توافر نظم معلومات مالية متكاملة، وهو ما ينعكس على كفاءة جمع البيانات ومعالجتها وإنتاج المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب. ويضاف إلى ذلك ضعف الترابط بين الأنظمة الإلكترونية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تكرار عمليات إدخال البيانات، وارتفاع احتمالات الأخطاء، وإطالة الوقت اللازم لإعداد التقارير المالية، بما يؤثر في جودة المعلومات وفاعلية عملية اتخاذ القرار (Khudair et al., 2025).

ومن المعوقات المهمة أيضاً نقص المهارات الرقمية لدى بعض العاملين في المجال المحاسبي. فالتطورات التكنولوجية الحديثة تتطلب من المحاسبين امتلاك مهارات جديدة تتعلق باستخدام نظم المعلومات وتحليل البيانات والتعامل مع التقنيات الرقمية المختلفة. وفي ظل محدودية البرامج التدريبية المتخصصة وضعف فرص التطوير المهني المستمر، قد يجد بعض العاملين صعوبة في التكيف مع الأنظمة الحديثة، مما ينعكس سلباً على كفاءة التطبيق وجودة المخرجات المحاسبية (Al-Dabbas, 2022).

كما تمثل البيئة التشريعية أحد العناصر المؤثرة في نجاح عملية التحول الرقمي، إذ إن العديد من التطبيقات الرقمية الحديثة تتطلب وجود تشريعات واضحة تنظم استخدام السجلات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وأمن المعلومات والجرائم الإلكترونية. وفي حالة عدم اكتمال هذه الأطر القانونية قد تواجه المؤسسات صعوبات في الاعتماد الكامل على المعاملات الرقمية أو في إثبات الحجية القانونية للوثائق والسجلات الإلكترونية، الأمر الذي يحد من الاستفادة الكاملة من الأنظمة المحاسبية الرقمية (IMF & Others, 2022).

ويضاف إلى ذلك وجود تحديات تنظيمية ترتبط بمقاومة التغيير داخل بعض المؤسسات، حيث قد يواجه تطبيق الأنظمة الحديثة معارضة من بعض العاملين نتيجة التخوف من التغيرات الوظيفية أو زيادة متطلبات العمل أو الحاجة إلى اكتساب مهارات جديدة. وتعد هذه المقاومة من المعوقات الشائعة في مشاريع التحول الرقمي، خاصة إذا لم تتوافر برامج توعية وتدريب كافية تدعم عملية التغيير المؤسسي (Redha, 2025).

أما من الجانب المالي، فإن التحول إلى الأنظمة المحاسبية الرقمية يتطلب استثمارات مالية في البنية التحتية التقنية والبرمجيات والتدريب والصيانة والتحديث المستمر. وقد تمثل هذه التكاليف عبئاً على بعض المؤسسات، خصوصاً في ظل القيود المالية التي تواجهها بعض الجهات الحكومية والخدمية، الأمر الذي يؤدي إلى تأجيل أو إبطاء مشاريع التطوير الرقمي (World Bank, 2021).

جدول 5 المعوقات الرئيسية لتطوير النظام المحاسبي العراقي

المعوق	الوصف	الوزن النسبي %
ضعف البنية التحتية الرقمية	محدودية الشبكات والأجهزة وقواعد البيانات	65
نقص المهارات الرقمية	ضعف تدريب المحاسبين على النظم الحديثة	
58	انفصال الأنظمة المالية عن الأنظمة التشغيلية	
52	عدم اكتمال القواعد المنظمة للسجلات الرقمية	47
محدودية التمويل	ارتفاع كلفة التحول والتحديث	44

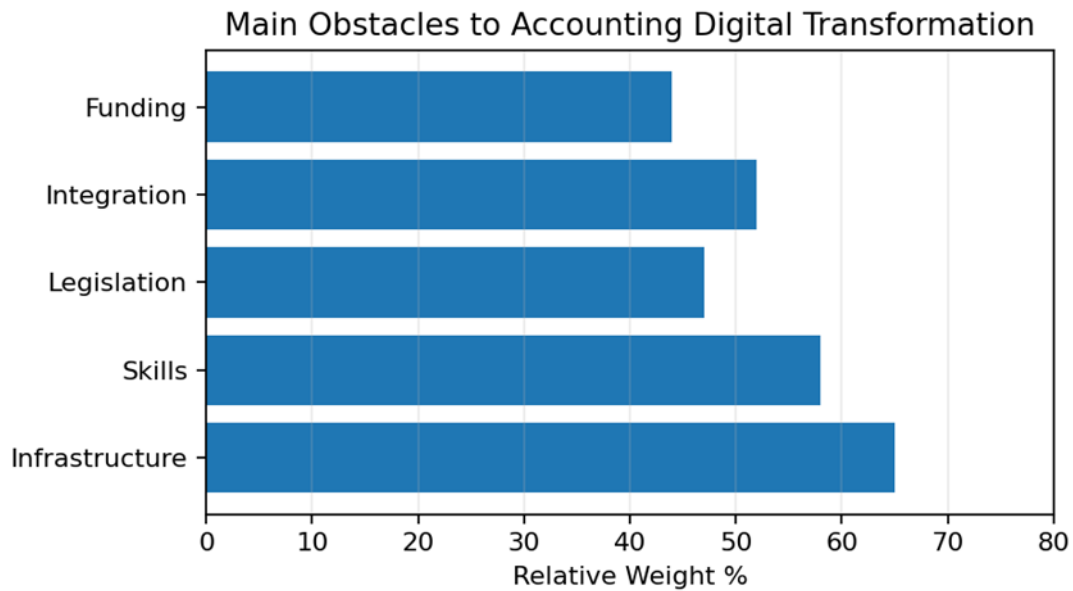
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على (Khudair et al., 2025; Al-Dabbas, 2022; Al-Shmam & Riyadh, 2024).

يتضح من بيانات الجدول أن ضعف البنية التحتية الرقمية يمثل المعوق الأكثر تأثيراً في تطوير النظام المحاسبي العراقي، إذ حصل على وزن نسبي بلغ 65%، وهو ما يعكس أهمية توافر شبكات اتصال متطورة وقواعد بيانات حديثة وأنظمة معلومات متكاملة كشرط أساسي لنجاح التحول الرقمي. ويشير ذلك إلى أن أي جهود لتطوير النظام المحاسبي ستظل محدودة الأثر ما لم يصاحبها تطوير فعلي للبنية التقنية التي يعتمد عليها النظام.

كما جاء نقص المهارات الرقمية في المرتبة الثانية بنسبة 58%، الأمر الذي يؤكد أن العنصر البشري يمثل عاملاً حاسماً في نجاح عملية التطوير. فحتى مع توافر الأنظمة والبرمجيات الحديثة، فإن غياب الكفاءات القادرة على تشغيلها وإدارتها يقلل من كفاءة الاستفادة منها ويؤثر في جودة النتائج المحققة. ويبرز هنا دور التدريب والتأهيل المهني المستمر بوصفه أحد المتطلبات الأساسية لدعم التحول نحو المحاسبة الرقمية.

أما ضعف التكامل التقني بين الأنظمة المالية والتشغيلية فقد سجل نسبة 52%، وهو ما يعكس وجود فجوة بين الأنظمة المستخدمة داخل العديد من المؤسسات. ويؤدي هذا الوضع إلى تكرار البيانات وصعوبة الحصول على معلومات متكاملة في الوقت المناسب. وفي المقابل جاءت المعوقات التشريعية والمالية بنسب أقل نسبياً، إلا أنها ما تزال تمثل عوامل مؤثرة في نجاح مشاريع التطوير، خاصة فيما

يتعلق بإضفاء الحجية القانونية على السجلات الإلكترونية وتوفير الموارد اللازمة لتحديث الأنظمة والبنية التحتية.



شكل 1 المعوقات الرئيسية لتطوير النظام المحاسبي العراقي

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات جدول (5).

يوضح الشكل (1) أن المعوقات التقنية والبشرية تمثل العوامل الأكثر تأثيراً في مسار تطوير النظام المحاسبي العراقي والتحول نحو المحاسبة الرقمية. فقد احتلت مشكلة ضعف البنية التحتية الرقمية المرتبة الأولى بين المعوقات الرئيسية، وهو ما يعكس أهمية توافر شبكات اتصال متطورة، وقواعد بيانات حديثة، وأنظمة معلومات متكاملة قادرة على دعم العمليات المحاسبية والرقابية داخل المؤسسات الخدمية. ويشير ذلك إلى أن نجاح أي مشروع للتحول المحاسبي الرقمي يعتمد بدرجة كبيرة على جاهزية البيئة التقنية التي يعمل من خلالها النظام المحاسبي (Khudair et al., 2025).

كما يوضح الشكل أن نقص المهارات الرقمية جاء في المرتبة الثانية من حيث مستوى التأثير، الأمر الذي يؤكد أن عملية التطوير لا ترتبط بالتكنولوجيا وحدها، بل تعتمد أيضاً على العنصر البشري القادر على تشغيل الأنظمة الحديثة والاستفادة من إمكانياتها. فالمحاسب في البيئة الرقمية لم يعد يقتصر دوره على التسجيل وإعداد التقارير التقليدية، بل أصبح مطالباً بامتلاك مهارات تتعلق بتحليل البيانات والتعامل

مع نظم المعلومات والتقنيات الحديثة، وهو ما يجعل التدريب والتأهيل المستمر من المتطلبات الأساسية لإنجاح عملية التحول الرقمي (Al-Dabbas, 2022).

ويظهر ضعف التكامل التقني بين الأنظمة المالية والتشغيلية بوصفه أحد المعوقات المهمة التي تؤثر في كفاءة النظام المحاسبي، إذ يؤدي انفصال الأنظمة عن بعضها إلى صعوبة تبادل البيانات وتكرار عمليات الإدخال وزيادة احتمالات الخطأ والتأخير في إعداد التقارير المالية. كما أن غياب الربط الإلكتروني بين الإدارات المختلفة يحد من قدرة المؤسسة على الحصول على معلومات متكاملة تدعم الرقابة واتخاذ القرار في الوقت المناسب (Hamdy et al., 2025).

أما القصور التشريعي فيمثل معوقاً نوعياً يرتبط بالإطار القانوني المنظم للمعاملات الرقمية والسجلات الإلكترونية. فنجاح النظام المحاسبي الرقمي يتطلب وجود تشريعات واضحة تعترف بالوثائق الإلكترونية والتوقيع الرقمي وتحدد المسؤوليات القانونية المرتبطة باستخدام الأنظمة الرقمية. وفي غياب هذه التشريعات أو عدم اكتمالها، قد تواجه المؤسسات صعوبات تتعلق بحجية البيانات الإلكترونية وإمكانية الاعتماد عليها في الإجراءات المالية والرقابية المختلفة (IMF & Others, 2022).

كما يبين الشكل أن محدودية التمويل تمثل أحد التحديات المؤثرة في عملية التطوير، نظراً لما تتطلبه مشاريع التحول الرقمي من استثمارات في البنية التحتية التقنية والبرمجيات والتدريب والصيانة المستمرة. وعلى الرغم من أن هذا المعوق جاء في المرتبة الأخيرة نسبياً، إلا أن تأثيره يظل مهماً لأنه يرتبط بقدرة المؤسسات على تنفيذ خطط التطوير والاستمرار في تحديث أنظمتها بما يتوافق مع المتغيرات التقنية المتسارعة (World Bank, 2021).

3.4 الفرص المتاحة لتطوير النظام المحاسبي :

على الرغم من التحديات التي تعترض مسار تحديث النظام المحاسبي العراقي، فإن البيئة الاقتصادية والإدارية الحالية تتيح العديد من الفرص التي يمكن استثمارها لدعم التحول نحو نظام محاسبي رقمي يتميز بدرجة أعلى من الكفاءة والمرونة والقدرة على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الرقمي. وترتبط هذه الفرص بالتوجهات الحكومية الرامية إلى تسريع برامج التحول الرقمي، وتطوير الإدارة المالية العامة،

والتوسع في الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، فضلاً عن تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، التي تمثل إطاراً معترفاً به دولياً لتحديث الممارسات المحاسبية والمالية في العراق (Ibrahim, 2025).

وخلال السنوات الأخيرة، اتجهت المؤسسات الحكومية والخدمية إلى تعزيز استخدام البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق التطبيقات الإلكترونية، الأمر الذي هيا بيئة أكثر ملائمة لتطوير نظم المعلومات المحاسبية وربطها بمختلف الأنظمة الإدارية والتشغيلية. كما أسهم التوسع في تطبيقات الدفع الإلكتروني، والخدمات الرقمية، وبرامج الشمول المالي في زيادة حجم البيانات المالية المتاحة إلكترونياً، وهو ما يوفر فرصاً كبيرة لتحسين كفاءة العمليات المحاسبية، وتطوير أساليب معالجة البيانات، ورفع جودة المعلومات المالية المستخدمة في دعم القرارات الإدارية والمالية (Central Bank of Iraq, 2025).

ويمثل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إحدى أهم الفرص المتاحة لتطوير النظام المحاسبي العراقي، لما توفره من قواعد موحدة للقياس، والاعتراف، والعرض، والإفصاح المحاسبي، بما ينعكس على تحسين جودة التقارير المالية، وزيادة موثوقيتها، وتعزيز إمكانية مقارنتها على المستويين المحلي والدولي. كما يسهم تطبيق هذه المعايير في رفع مستوى الثقة لدى المستثمرين، والدائنين، وسائر مستخدمي المعلومات المالية، إلى جانب دعم برامج الإصلاح المالي، وتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز اندماج الاقتصاد العراقي في الأسواق الإقليمية والدولية (Ibrahim, 2025).

ومن جانب آخر، تتيح التقنيات الرقمية المتقدمة إمكانيات واسعة لتطوير الوظائف المحاسبية وتحسين كفاءة الأداء المالي، من خلال أتمتة العمليات الروتينية، وتسريع معالجة البيانات، ورفع مستوى الرقابة الداخلية، وإنتاج تقارير مالية تتسم بالدقة والسرعة والموثوقية. ويعد الذكاء الاصطناعي من أبرز هذه التقنيات، لما يمتلكه من قدرات متقدمة في تحليل كميات كبيرة من البيانات، واكتشاف الأنماط غير الاعتيادية، وتقييم المخاطر، ودعم التنبؤات المالية، بما يسهم في تحسين جودة القرارات الإدارية والمالية، ورفع كفاءة النظام المحاسبي داخل المؤسسات الخدمية (Alkarawy, 2025).

كما تمثل الحوسبة السحابية فرصة مهمة لتقليل تكاليف البنية التحتية التقنية وتسهيل تبادل البيانات بين الفروع والوحدات المختلفة، فضلاً عن تعزيز مرونة الوصول إلى المعلومات المالية في أي وقت

ومن أي مكان. ويساعد ذلك المؤسسات الخدمية على تحسين إدارة عملياتها المالية وزيادة كفاءة الرقابة والمتابعة المستمرة (Hamdy et al., 2025).

أما تقنية البلوك تشين فتعد من أكثر التقنيات الواعدة في المجال المحاسبي والتدقيقي، إذ توفر سجلات مترابطة يصعب التلاعب بها، وتدعم عمليات التحقق والتدقيق المستمر، مما يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المالية وتقليل مخاطر الغش والأخطاء. وقد أشارت الدراسات المتعلقة بالبيئة العراقية إلى أن هذه التقنية تمتلك إمكانات كبيرة لتحسين جودة السجلات المالية إذا ما تم توفير البيئة التشريعية والمؤسسية المناسبة لتطبيقها (Al-Shmam & Riyadh, 2024).

إضافة إلى ذلك، يمثل الشمول المالي الرقمي فرصة مهمة لدعم تطوير النظام المحاسبي، إذ يؤدي توسع استخدام الخدمات المالية الإلكترونية إلى زيادة حجم البيانات المالية المنظمة وتحسين إمكانية تتبع المعاملات وتوثيقها. كما يساعد على دمج عدد أكبر من الأنشطة الاقتصادية ضمن النظام المالي الرسمي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة البيانات المحاسبية المتاحة للمؤسسات والجهات الرقابية (Central Bank of Iraq, 2025).

جدول 6 الفرص المتاحة لتطوير النظام المحاسبي العراقي

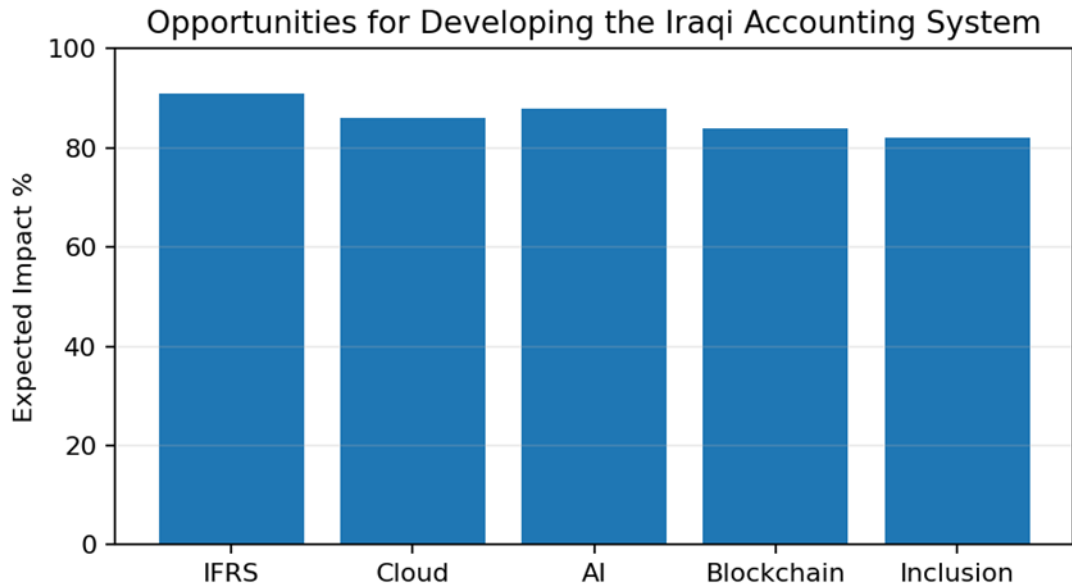
الفرصة	الفائدة المتوقعة	الأثر المتوقع %
تطبيق IFRS	رفع جودة الإفصاح وقابلية المقارنة	91
الذكاء الاصطناعي	تحليل البيانات واكتشاف الانحرافات	88
الحوسبة السحابية	تخفيض التكلفة وربط الفروع	86
البلوك تشين	تعزيز موثوقية السجلات والتدقيق	84

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على (Ibrahim, 2025; Al-Shmam & Riyadh, 2024; Central Bank of Iraq, 2025).

تشير نتائج الجدول إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) جاء في المرتبة الأولى بين الفرص المتاحة لتطوير النظام المحاسبي العراقي، إذ سجل أعلى مستوى للأثر المتوقع بنسبة بلغت 91%، وهو ما يعكس الدور المحوري لهذه المعايير في تحديث الممارسات المحاسبية والارتقاء بجودة التقارير المالية. ويعزى ذلك إلى ما توفره من قواعد موحدة للقياس والإفصاح والعرض المحاسبي، بما يسهم في رفع مستوى الشفافية، وتحسين موثوقية المعلومات المالية، وتعزيز إمكانية المقارنة بين القوائم المالية على المستويين المحلي والدولي. كما يسهم تطبيق هذه المعايير في زيادة ثقة المستثمرين والجهات الرقابية ومستخدمي التقارير المالية، ودعم جهود الإصلاح المالي، وتهيئة بيئة استثمارية أكثر استقراراً، إلى جانب تعزيز توافق النظام المحاسبي العراقي مع أفضل الممارسات والمعايير المحاسبية المعمول بها على المستوى الدولي.

وجاء الذكاء الاصطناعي في المرتبة الثانية بنسبة 88%، وهو ما يشير إلى الدور المتنامي للتقنيات الذكية في تطوير العمل المحاسبي وتحسين كفاءة معالجة البيانات وتحليلها. كما أظهرت النتائج أهمية الحوسبة السحابية التي سجلت نسبة 86% لما توفره من مزايا تتعلق بتخفيض التكاليف وتعزيز الربط بين الفروع والوحدات المختلفة.

أما تقنية البلوك تشين فقد سجلت نسبة 84% نتيجة قدرتها على تحسين موثوقية السجلات المالية وتعزيز الرقابة والتدقيق، في حين جاء الشمول المالي الرقمي بنسبة 82% بوصفه عاملاً داعماً لزيادة حجم المعاملات المالية الإلكترونية وتحسين جودة البيانات المحاسبية. وتؤكد هذه النتائج أن فرص التطوير المتاحة لا تقتصر على جانب تقني واحد، وإنما تمثل منظومة متكاملة تجمع بين المعايير الدولية والتقنيات الرقمية الحديثة والإصلاحات المالية والمؤسسية.



شكل 2 الفرص المتاحة لتطوير النظام المحاسبي العراقي

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات جدول (6).

يعكس الشكل (2) وجود مجموعة متنوعة من الفرص التي يمكن استثمارها لتطوير النظام المحاسبي العراقي وتحسين قدرته على التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي. ويلاحظ أن هذه الفرص تتوزع بين فرص تنظيمية ومهنية تتمثل في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وفرص تقنية تتمثل في الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبلوك تشين، وفرص مالية ومؤسسية ترتبط بتوسيع الشمول المالي الرقمي.

وتشير هذه النتائج إلى أن تطوير النظام المحاسبي العراقي لا ينبغي أن يقتصر على تحديث البرامج والأدوات التقنية فقط، وإنما يجب أن يتم ضمن إطار متكامل يجمع بين تطوير المعايير والسياسات المحاسبية، وتعزيز البنية الرقمية، وتأهيل الموارد البشرية، وتحديث التشريعات والأنظمة التنظيمية. فكل عنصر من هذه العناصر يكمل الآخر ويسهم في رفع كفاءة النظام المحاسبي وتحسين جودة المعلومات المالية المنتجة.

وفي هذا السياق تمثل المؤسسات الخدمية العراقية بيئة مناسبة لتطبيق هذه الفرص واختبار أثرها العملي، نظراً لارتفاع حجم معاملاتها المالية وتنوع خدماتها واعتمادها المتزايد على التكنولوجيا الحديثة.

ولذلك فإن الاستثمار في هذه الفرص يمكن أن يشكل نقطة انطلاق مهمة نحو بناء نظام محاسبي رقمي متكامل يدعم أهداف التنمية والإصلاح المالي في العراق، ويعزز قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والتنافسية.

3.5 الدراسة التحليلية

3.5.1 منهجية بناء المؤشرات التحليلية :

اعتمدت الدراسة التحليلية على بناء مؤشرات كمية تقديرية للفترة 2018-2025، بهدف قياس اتجاهات التحول الرقمي وأثرها المتوقع على تطوير النظام المحاسبي في المؤسسات الخدمية العراقية. وتم اختيار هذه الفترة لأنها تعكس انتقالاً تدريجياً من الأنظمة التقليدية إلى مبادرات رقمية أكثر وضوحاً، خاصة بعد توسع الحديث عن الاقتصاد الرقمي والشمول المالي.

تم بناء المؤشرات اعتماداً على الأدبيات والتقارير المرتبطة بالتحول الرقمي في العراق، مع مراعاة أن القيم المعروضة ليست بيانات مسح ميداني، بل مؤشرات تحليلية تساعد على عرض الاتجاه العام، كما تفعل الدراسات التحليلية عندما تستخدم نسباً ومؤشرات لتوضيح التطور عبر الزمن.

وتشمل المؤشرات: مستوى تبني التقنيات الرقمية، كفاءة النظام المحاسبي، جودة التقارير، سرعة المعالجة، الرقابة الداخلية، والشفافية. وتم تحليل هذه المؤشرات باستخدام الجداول والأشكال البيانية على غرار طريقة عرض النسب والمؤشرات في نموذج البحث المعتمد.

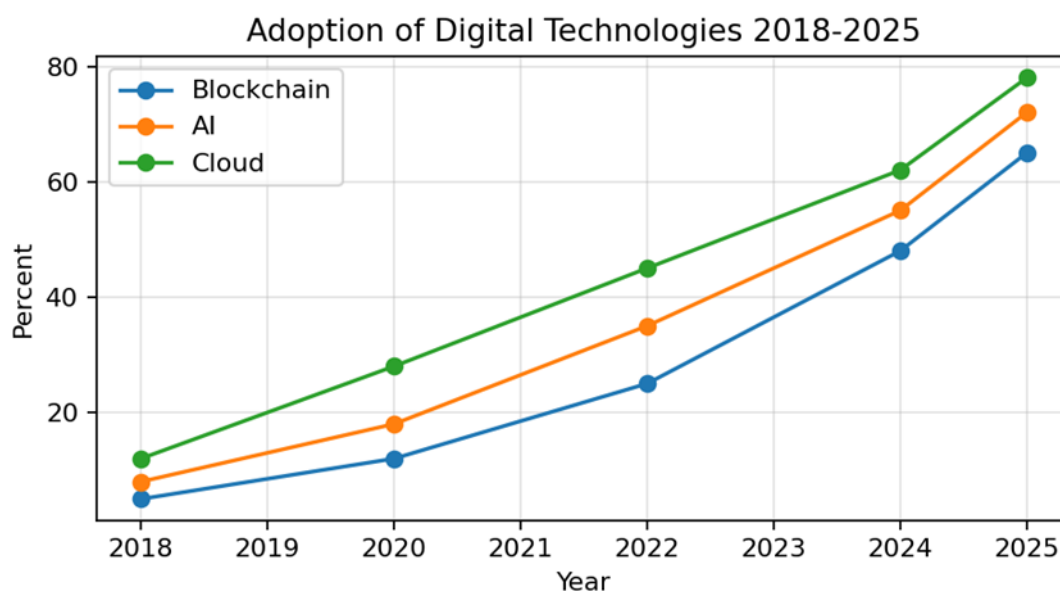
جدول 7 تطور تبني التقنيات الرقمية في المؤسسات الخدمية العراقية 2018-2025

السنة	البلوك تشين %	الذكاء الاصطناعي %	الحوسبة السحابية %
2018	5	8	12
2020	12	18	28

45	35	25	2022
62	55	48	2024
78	72	65	2025

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الاتجاهات الواردة في (UNDP, 2024; Al-Shmam & Riyadh, 2024; Alkarawy, 2025).

تشير بيانات الجدول إلى وجود اتجاه تصاعدي واضح في تبني التقنيات الرقمية، حيث ارتفع مؤشر الحوسبة السحابية من 12% عام 2018 إلى 78% عام 2025، وارتفع مؤشر الذكاء الاصطناعي من 8% إلى 72% خلال الفترة نفسها. ويعكس ذلك أن البيئة الخدمية أصبحت أكثر استعداداً لاستخدام أدوات رقمية داعمة للنظام المحاسبي.



شكل 3 تطور تبني التقنيات الرقمية في المؤسسات الخدمية العراقية 2018-2025

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (7).

يبين الشكل أن الحوسبة السحابية تتقدم على باقي التقنيات، وهو أمر منطقي لأنها تمثل مدخلاً أولياً للتحويل الرقمي في المؤسسات الخدمية، إذ تتيح حفظ البيانات والوصول إليها وربط الفروع والإدارات. كما يظهر أن الذكاء الاصطناعي شهد نمواً سريعاً بعد عام 2022 نتيجة زيادة الاهتمام بتحليل البيانات ودعم القرار.

أما البلوك تشين فقد سجل نمواً تدريجياً أبطأ نسبياً، لأن تطبيقه يتطلب إطاراً تشريعياً ومهنيّاً أكثر تعقيداً، إضافة إلى حاجة المؤسسات إلى فهم أعمق لطبيعته وأثره في التدقيق والتوثيق. وهذا يتوافق مع نتائج الأدبيات التي تؤكد وجود فرص كبيرة للبلوك تشين في العراق مع استمرار تحديات الجاهزية (AI- Shmam & Riyadh, 2024).

3.5.2 تحليل تطور تبني التقنيات الرقمية :

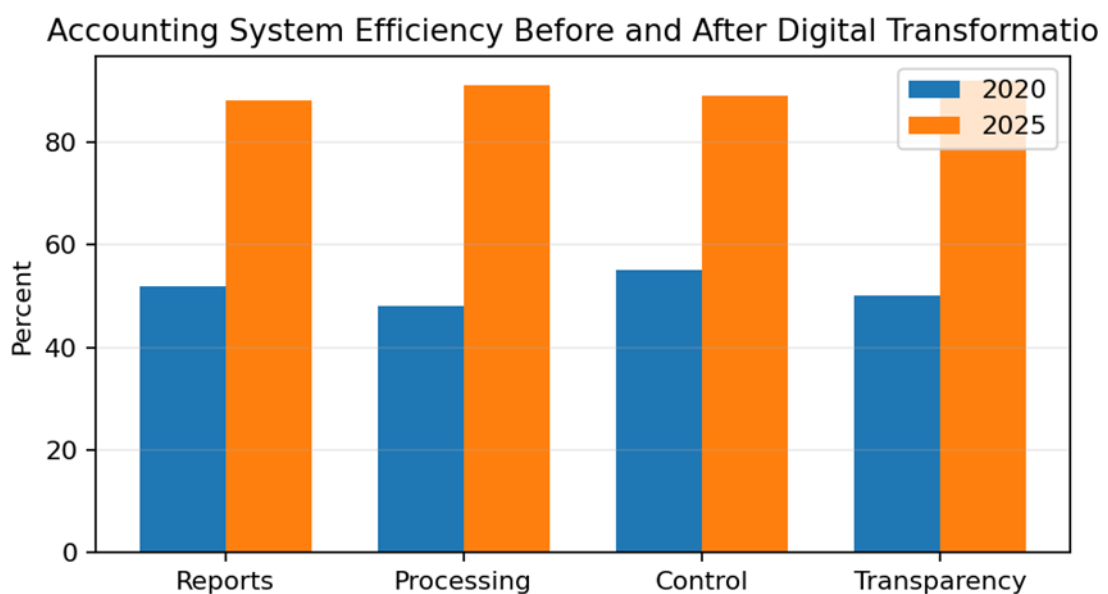
جدول 8 مؤشرات كفاءة النظام المحاسبي قبل وبعد التحويل الرقمي

المؤشر	2020 %	2025 %	مقدار التحسن
جودة التقارير المالية	52	88	+36
سرعة معالجة العمليات	48	91	+43
فاعلية الرقابة الداخلية	55	89	+34
مستوى الشفافية	50	92	+42
خفض الأخطاء المحاسبية	46	85	+39

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على (Hamdy et al., 2025; Alkarawy, 2025; Salman et al., 2025).

يتضح من الجدول أن التحول الرقمي ينعكس بصورة مباشرة على كفاءة النظام المحاسبي، إذ ارتفع مؤشر سرعة معالجة العمليات من 48% إلى 91%، وهو أعلى مقدار تحسن بين المؤشرات. ويعكس ذلك أن الأتمتة وربط البيانات يقللان الوقت اللازم لإعداد القيود والتقارير، خاصة في المؤسسات ذات العمليات المتكررة.

كما ارتفع مؤشر الشفافية من 50% إلى 92%، وهو ما يدل على أن التحول الرقمي يساعد في تتبع العمليات المالية ويقلل فرص التلاعب أو الإخفاء. ويتفق ذلك مع الرأي القائل بأن التحول الرقمي في إدارة الإيرادات العامة يمكن أن يعزز الرقابة ويزيد كفاءة إدارة الموارد (Salman et al., 2025).



شكل 4 مؤشرات كفاءة النظام المحاسبي قبل وبعد التحول الرقمي

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (8).

يوضح الشكل الفارق بين وضع النظام المحاسبي قبل التحول الرقمي وبعده، حيث تظهر جميع المؤشرات في اتجاه تصاعدي. ولا يعني ذلك أن التحول الرقمي يعالج المشكلات تلقائياً، بل يعني أن النظام المحاسبي يصبح أكثر قدرة على إنتاج معلومات ملائمة عند توافر بنية رقمية وتشريعات وتدريب مناسب.

ومن الناحية التطبيقية، يمكن للمؤسسات الخدمية العراقية أن تبدأ بتحسين مؤشرات السرعة والرقابة من خلال ربط النظام المحاسبي بنقاط التحصيل والخدمات الإلكترونية، ثم الانتقال لاحقاً إلى مستويات أكثر تقدماً مثل التحليل التنبؤي والرقابة المستمرة.

جدول 9 توزيع المعوقات حسب نوع المؤسسة الخدمية

القطاع	بنية تحتية	مهارات	تشريعات	تكامل تقني
	%	%	%	%
المصارف	60	50	40	45
الخدمات الحكومية	75	65	55	60
الاتصالات	48	42	38	40
الصحة والتعليم	70	62	50	57
النقل والخدمات العامة	68	59	52	55

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على (World Bank, 2021; Central Bank of Iraq, 2025; Khudair et al., 2025).

يبين الجدول أن الخدمات الحكومية والصحة والتعليم والنقل والخدمات العامة هي الأكثر تأثراً بمعوقات البنية التحتية والمهارات، نظراً لاتساع نطاق الخدمات وتعدد الوحدات الإدارية. أما المصارف فتظهر

فيها معوقات أقل نسبياً بسبب ارتباطها المبكر بأنظمة الدفع والشمول المالي، لكنها ما زالت تواجه تحديات تشريعية وتكاملية.

وتعكس هذه النتائج ضرورة عدم التعامل مع المؤسسات الخدمية بوصفها كتلة واحدة، إذ تختلف درجة الجاهزية الرقمية من قطاع إلى آخر. ولذلك يجب أن يكون تطوير النظام المحاسبي مرناً، بحيث يسمح بتطبيق تدريجي وفق جاهزية كل قطاع، مع الحفاظ على معايير موحدة للتقارير والرقابة.

3.5.3 تحليل مؤشرات كفاءة النظام المحاسبي :

جدول 10 مؤشرات الأداء المحاسبي الرقمي في المؤسسات الخدمية 2018-2025

السنة	معدل العائد على الأصول الرقمية %	جودة التقارير %	سرعة المعالجة %	الشفافية %
2018	2.4	45	38	41
2020	5.8	52	48	50
2022	9.5	67	66	64
2024	13.5	81	79	82
2025	16.1	88	91	92

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التحليل المقارن للأدبيات (Alkarawy, 2025; Hamdy et al., 2025;) (Salman et al., 2025).

يظهر الجدول أن معدل العائد على الأصول الرقمية ارتفع من 2.4 % عام 2018 إلى 16.1 % عام 2025، وهو مؤشر تحليلي يعبر عن زيادة استفادة المؤسسات من استثماراتها الرقمية في دعم النظام

المحاسبي. كما ارتفعت جودة التقارير وسرعة المعالجة والشفافية بصورة متوازنة، مما يعكس أثر التكامل بين الأدوات التقنية والإصلاح المحاسبي.

وتشبه طريقة تحليل هذه المؤشرات طريقة استخدام النسب المالية في تقييم الأداء، إذ لا يكتفى بعرض الرقم، بل تتم مقارنة الاتجاه عبر الزمن. ومن ثم فإن الارتفاع المستمر في هذه المؤشرات يعكس تحسن قدرة النظام المحاسبي على دعم الإدارة المالية داخل المؤسسات الخدمية.

3.5.4 تحليل جودة التقارير المالية:

بناءً على ما سبق، يقترح البحث نموذجاً تطويرياً يقوم على خمسة مسارات مترابطة، هي: المسار التشريعي، والمسار المعياري، والمسار التقني، والمسار البشري، ومسار الحوكمة والرقابة. ولا يمكن لأي مسار أن يحقق أثره منفرداً، لأن النظام المحاسبي يعمل داخل بيئة مؤسسية متكاملة.

يبدأ المسار التشريعي بتحديث القوانين والتعليمات المنظمة للسجلات الإلكترونية والتوقيع الرقمي وحجية البيانات. أما المسار المعياري فيرتبط بالانتقال التدريجي إلى معايير IFRS مع وضع أدلة تطبيقية تناسب المؤسسات الخدمية. ويركز المسار التقني على بناء قواعد بيانات موحدة وربطها بالأنظمة التشغيلية، بينما يتناول المسار البشري تدريب المحاسبين والمراجعين على مهارات التحول الرقمي.

أما مسار الحوكمة والرقابة فيتضمن تحديد صلاحيات المستخدمين، وتوثيق العمليات، وتطبيق رقابة مستمرة، وإعداد تقارير مؤشرات أداء دورية. وهذا النموذج ينسجم مع التوجهات الدولية التي تؤكد أن تطبيق المعايير المحاسبية في الاقتصاد الرقمي يحتاج إلى تطوير مؤسسي شامل (IMF & Others, 2022).

جدول 11 المسارات المقترحة لتطوير النظام المحاسبي العراقي في ظل الاقتصاد الرقمي

المسار	الإجراء المقترح	الأثر المتوقع
تشريعي	تنظيم السجلات الإلكترونية	تعزيز حجية البيانات

	والتوقيع الرقمي	
معياري	تطبيق تدريجي لمعايير IFRS	تحسين الإفصاح والمقارنة
تقني	ربط الأنظمة المالية بقواعد بيانات موحدة	رفع سرعة المعالجة
بشري	تدريب المحاسبين والمراجعين	تقليل أخطاء التطبيق
حوكمة	رقابة رقمية وصلاحيات واضحة	تعزيز الشفافية والمساءلة

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

تشير بيانات الجدول إلى أن تطوير النظام المحاسبي العراقي يتطلب تبني منهج متكامل يجمع بين الإصلاحات التشريعية، وتحديث المعايير المحاسبية، وتطوير البنية التقنية، وتأهيل الموارد البشرية، وتعزيز نظم الرقابة والمتابعة، بما يضمن نجاح التحول نحو بيئة محاسبية رقمية تتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي. ويؤدي التكامل بين هذه المحاور إلى دعم كفاءة النظام المحاسبي، وتحسين جودة المعلومات والتقارير المالية، ورفع مستوى الشفافية والمساءلة، وتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة الأداء المالي والإداري، ويسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة داخل المؤسسات الخدمية العراقية.

3.5.5 مناقشة النتائج :

3.5.5.1 مناقشة نتائج المعوقات :

أظهرت النتائج أن المعوقات التقنية والبشرية تمثل المدخل الأكثر تأثيراً في تأخير تطوير النظام المحاسبي العراقي. وهذا يعني أن أي خطة تطوير لا تبدأ من البنية التحتية والتدريب ستبقى محدودة الأثر، حتى لو تم تبني برامج محاسبية حديثة. فالبرنامج المحاسبي لا يعمل بكفاءة إذا لم تكن البيانات الداخلة إليه دقيقة، وإذا لم يكن المستخدم قادراً على تشغيله وفهم مخرجاته.

كما تبين أن القصور التشريعي يمثل عائقاً مؤثراً، لأنه يرتبط بالاعتراف بالسجلات الإلكترونية ومسؤولية حفظ البيانات وحمايتها. ويظهر هذا الأمر بوضوح عند التفكير في تطبيق البلوك تشين أو السحابة، إذ تتطلب هذه التقنيات إطاراً قانونياً يحدد صلاحيات الوصول، ومسؤولية مزود الخدمة، وحجية السجل الرقمي (Al-Shmam & Riyadh, 2024).

3.5.5.2 مناقشة نتائج الفرص :

أظهرت النتائج أن تطبيق معايير IFRS يمثل فرصة كبيرة لتطوير النظام المحاسبي العراقي، لأنه يعزز جودة الإفصاح ويقرب التقارير المالية من المعايير الدولية. غير أن هذه الفرصة تحتاج إلى تطبيق تدريجي وتدريب متخصص، خاصة في القطاعات التي اعتادت على النظام المحاسبي الموحد بصيغته التقليدية (Ibrahim, 2025).

كما أن الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي يقدمان فرصاً عملية للمؤسسات الخدمية، لأنهما يساعدان في إدارة كميات كبيرة من البيانات وتحليلها بسرعة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين الرقابة الداخلية وتقليل الأخطاء، خاصة في الخدمات التي تعتمد على عمليات يومية متكررة.

3.5.5.3 مناقشة أثر التحول الرقمي على جودة التقارير :

أشارت المؤشرات التحليلية إلى تحسن جودة التقارير المالية وسرعة المعالجة والشفافية بعد التحول الرقمي. وهذا التحسن يتفق مع الأدبيات التي تربط بين جودة نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام وبين مستوى التحول الرقمي (Hamdy et al., 2025).

ومع ذلك، فإن جودة التقارير لا تعتمد على التقنية وحدها، بل تعتمد أيضاً على جودة السياسات المحاسبية، ومهارة المستخدمين، وقوة الرقابة. ولذلك فإن تطوير النظام المحاسبي العراقي يجب أن يتم من خلال حزمة إصلاحات متكاملة.

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات

4.1 آليات التطبيق المقترحة في المؤسسات الخدمية :

يمكن تطبيق النموذج المقترح داخل المؤسسات الخدمية العراقية عبر مراحل متدرجة تبدأ بالتشخيص، ثم التصميم، ثم التطبيق التجريبي، ثم التوسع، ثم التقييم. وتساعد هذه المراحل في تقليل مقاومة التغيير، وتجنب تعطل العمل، وإتاحة فرصة لتدريب العاملين أثناء التطبيق.

في مرحلة التشخيص يتم حصر الأنظمة المحاسبية القائمة، وتحديد نقاط الضعف في الدورة المستندية، وتحليل مهارات العاملين، وتقييم البنية الرقمية. وفي مرحلة التصميم يتم اختيار نموذج النظام المناسب، وتحديد متطلبات الربط مع الأنظمة التشغيلية، ووضع سياسات الأمن والصلاحيات.

أما مرحلة التطبيق التجريبي فتتم في وحدة أو خدمة محددة، حتى يمكن اختبار النظام واكتشاف الأخطاء. وبعد ذلك يتم التوسع التدريجي لباقي الوحدات مع قياس أثر التطبيق على سرعة المعالجة وجودة التقارير والرقابة الداخلية. وتعد هذه الطريقة أكثر مناسبة للبيئة العراقية لأنها تراعي تفاوت الجاهزية بين المؤسسات.

جدول 12 مراحل تطبيق تطوير النظام المحاسبي في المؤسسات الخدمية

المرحلة	الإجراء	مؤشر القياس
التشخيص	حصر الأنظمة والمهارات والبيانات	تقرير جاهزية رقمية
التصميم	إعداد نموذج الربط والسياسات	خطة تطبيق معتمدة
التجريب	تطبيق محدود في وحدة خدمية	انخفاض الأخطاء وزمن المعالج
التوسع	تعميم النظام تدريجياً	نسبة الوحدات المرتبطة
التقييم	مراجعة الأداء والتقارير	مؤشرات كفاءة دورية

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسة.

يوضح الجدول أن تطوير النظام المحاسبي العراقي يتطلب تطبيقاً مرحلياً يبدأ بتشخيص واقع الأنظمة الحالية وينتهي بالتقييم المستمر للأداء. كما تسهم هذه المراحل في تقليل مخاطر التطبيق وتحسين كفاءة التحول الرقمي وضمان تحقيق الأهداف المرجوة من تطوير النظام المحاسبي داخل المؤسسات الخدمية.

4.2 الاستنتاجات :

1. أظهرت الدراسة وجود فجوة بين خصائص النظام المحاسبي العراقي التقليدي ومتطلبات الاقتصاد الرقمي في المؤسسات الخدمية.
2. تبين أن ضعف البنية التحتية الرقمية يعد أكثر المعوقات تأثيراً في تطوير النظام المحاسبي، يليه نقص المهارات الرقمية وضعف التكامل التقني.
3. أوضحت النتائج أن تطبيق معايير IFRS يمثل فرصة مهمة لتحسين جودة الإفصاح وقابلية المقارنة داخل المؤسسات العراقية.
4. أثبت التحليل أن الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين يمكن أن تدعم سرعة المعالجة والرقابة الداخلية إذا توفرت بيئة تشريعية ومهنية مناسبة.
5. أظهرت المؤشرات التحليلية تحسناً في جودة التقارير وسرعة المعالجة والشفافية بعد التحول الرقمي.
6. تحتاج المؤسسات الخدمية العراقية إلى نموذج تطوير متكامل يربط بين التشريع والمعايير والتقنية والتدريب والحوكمة.
7. لا يكفي إدخال البرامج المحاسبية الحديثة دون إعادة تصميم دورة البيانات المالية وتحديد صلاحيات المستخدمين وضوابط الرقابة.
8. يمثل الشمول المالي الرقمي وتطوير أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني فرصة مهمة لربط النظام المحاسبي بالتدفقات المالية الفعلية.

4.3 التوصيات :

1. تحديث التشريعات المحاسبية العراقية بما يعترف بالسجلات الإلكترونية والتوقيع الرقمي وحجية البيانات المحاسبية الرقمية.

2. تبني تطبيق تدريجي لمعايير IFRS داخل المؤسسات الخدمية مع إعداد أدلة تطبيقية مناسبة للبيئة العراقية.
3. تطوير البنية التحتية الرقمية في المؤسسات الخدمية، خاصة قواعد البيانات والشبكات وأنظمة الحماية.
4. إطلاق برامج تدريب مستمرة للمحاسبين والمراجعين في مجالات نظم المعلومات المحاسبية، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني.
5. ربط النظام المحاسبي بأنظمة الدفع والتحصيل والمشتريات والمخازن، بهدف تقليل الإدخال اليدوي ورفع موثوقية البيانات.
6. تطبيق نماذج تجريبية للتحويل المحاسبي الرقمي في عدد من المؤسسات الخدمية قبل التعميم الكامل.
7. تعزيز التعاون بين وزارة المالية والبنك المركزي والجامعات والمؤسسات المهنية لوضع إطار وطني للمحاسبة الرقمية.
8. استخدام مؤشرات أداء دورية لقياس جودة التقارير وسرعة المعالجة والشفافية وفاعلية الرقابة الداخلية.

قائمة المصادر:

1. Al-Shmam, M. A., & Riyadh, H. A. (2024). Exploring blockchain implications for accounting and auditing in Iraq: Expert insights on opportunities and preparedness. *Journal of Science and Management Studies*, 14(10), 204-221. <https://www.aasmr.org/jsms/Vol14/No.10/Vol.14.No.10.12.pdf>
2. Ibrahim, M. A. A. (2025). *The challenges and opportunities of Iraq transitioning to international accounting standards with particular emphasis on accounting for oil* [Doctoral thesis, Newcastle University]. https://openresearch.newcastle.edu.au/articles/thesis/The_challenges_and_opportunities_of_Iraq_transitioning_to_international_accounting_standards_with_particular_emphasis_on_accounting_for_oil/28982360
3. Salman, A. A., Al Jandeel, J. T. A., Abbas, M. K., & Abdulridha, M. M. (2025). The role of digital transformation in enhancing public revenue management in Iraq. *Journal of Cultural Analysis and Social Change*, 10(4), 2799-2802. <https://doi.org/10.64753/jcasc.v10i4.3339>
4. United Nations Development Programme. (2024). *The turning point: Iraq's leap into the digital economy*. <https://www.undp.org/arab-states/press-releases/turning-point-iraqs-leap-digital-economy>
5. EasyBooks Iraq Ltd. (2025). Iraq's 2026 unified accounting system: A complete guide to the IFRS-based reform. <https://www.easybooks-iq.com/blog/our-blog-1/iraqs-2026-unified-accounting-system-a-complete-guide-to-the-ifrs-based-reform-with-account-numbers-6>
6. Khudair, O. H., et al. (2025). Digital transformation in public sector institutions in Iraq. *HN Journal*. <https://www.hnjournal.net/ar/7-1-46/>

7. Redha, Z. M. A. (2025). دور التحول الرقمي في تطوير قطاعي الزراعة والخدمات. *HN Journal*. <https://www.hnjournal.net/ar/6-8-20/>
8. Mohammed, B. H. (2020). The impact of mandatory IFRS adoption on accounting quality in Iraqi private banks. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*. https://www.ijicc.net/images/vol_13/Iss_5/13523_Mohammed_2020_E_R.pdf
9. Alkarawy, H. G. W. (2025). Improving accounting operations using digital transformation in Iraq. *Journal of Science*, University of Karbala. <https://js.uokut.edu.iq/index.php/js/article/view/95>
10. Central Bank of Iraq. (2025). *National financial inclusion strategy 2025–2029*. <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-175032973296039.pdf>
11. World Bank. (2021). Iraq: New partnership to improve public sector governance. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/08/03/iraq-new-partnership-to-improve-public-sector-governance-increase-private-sector-participation>
12. Khalil, D. H. (2025). المحاسبة المستدامة ودورها في تطوير العمل المحاسبي في الاقتصاد العراقي. *Journal Port Science Research*. <https://jport.co/index.php/jport/article/view/317>
13. Alameer, S. O. (2022). أثر التحول الرقمي للمصارف التجارية العراقية على الإفصاح المحاسبي. *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences*, 14(45). (Google Scholar profile references)
14. U.S. Department of State. (2025). *2025 investment climate statements: Iraq*. <https://www.state.gov/reports/2025-investment-climate-statements/iraq>
15. Ministry of Finance, Iraq. (2025). *Decentralised government accounting system*. <https://mof.gov.iq/en/Decentralised-government-accounting-system.aspx>
16. Hussein, A. K. A. (2025). Determinants of financial system development in Iraq. *Proceedings*. https://ideas.repec.org/h/spr/prbchp/978-981-96-4116-1_61.html
17. Hamdy, A., et al. (2025). Digital transformation and the quality of accounting information systems in the public sector. *International Journal of Financial Studies*. <https://www.mdpi.com/2227-7072/13/1/30>
18. Al-Qaisy, W. (2025). Iraq to adopt IFRS in 2026 for economic reform [LinkedIn post]. https://www.linkedin.com/posts/waleed-alqaisy-718123a3_ifrs-accountingstandards-iraq-economy-activity-7330207846707388417-OpyP
19. United Legal Partners. (2025). Iraq moves to IFRS from unified accounting system. https://www.linkedin.com/posts/united-legal-partners-ulp_iraq-ifrs-accounting-activity-7431263807408111617--zGZ
20. Al-Dabbas, S. M. (2022). آفاق اعتماد النظام المحاسبي الإلكتروني في ظل التحول الرقمي. *ASJP*. <https://asjp.cerist.dz/en/article/192496>
21. IMF & Others. (2022). Challenges of applying accounting standards in the digital economy. <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-04/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B9%D8%B5%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A.pdf>
22. Abbas, F. S., et al. (2018). العلاقة بين النظام المحاسبي الحكومي التقليدي في العراق والأنظمة الإلكترونية. *Journal of Accounting and Financial Studies*. <https://jpgiafs.uobaghdad.edu.iq/index.php/JAFS/article/view/497>
23. Kazem, H. K. (n.d.). تطوير النظام المحاسبي المصرفي وفقاً للمعايير الدولية. *Journal of Kufa Studies*. <https://www.semanticscholar.org/paper/...>
24. Abdulazim, A. R. (2021). تطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق. *Egyptian Knowledge Bank*. https://journals.ekb.eg/article_217459.html

25. BMZ Digital. (2024). Digital transformation center Iraq. <https://www.bmz-digital.global/en/initiatives/digital-transformation-center-iraq/>